برغم ميثاق حماس الشيطاني.. وبرغم تصريحاتها العدائية

على الاسرائيليين أن يفهموا الآن أن مصيرهم مقرون بمصير الفلسطينيين وأنه يجب عليهم أن يمدوا يد السلام

■ في شتاء 1993 كان سهلا أن تكون متفائلا. كان هناك رئيس حكومة أشقر، من اليهود المولودين في البلاد، ذو ابتسامة دافئة خجول، وهو من أسياد الأمن، استقر رأيه على التحدث الى الرجل ذي الشعر على الوجه. كان ذلك للحظة قبل أن تنفجر الحافلة في شارع ديزنغوف. قبل لحظة من فقداننا رابين، وقبل بضع لحظات من بدئنا في فقدان شيء آخر، سننسى شيئا لا يماثله شيء في أهميته.

في هذه الايام من ايام التفاؤل اليميني القديم، الذي يتنكر تحت اسم «كديما» في حركة مركز متيقظة ـ ردد أسلاف اولمرت قبل عقود أنه «لا يوجد من يُتحدث اليه» ـ من المهم أكثر من أية مرة أن نُذكر: كان لنا في ذات مرة شرارة صغيرة في اليد، لينة، هشة، آه كم كانت هشة، من الثقة.

ألا تذكرون؟ هل نُسي ذلك الأمل حقا، والتأثر؟ لم يكن الاختيار فقط هو التحدث الى م.ت.ف: كان ذلك ايمانا حذرا، شكاكا، أن الوضع قابل للحل. وأنهم يريدون ايضا، مثلنا، أن يُنهوا نزاعا عمره مئة سنة، وأن يُربوا اشجار زيتونهم بهدوء واطمئنان وسلام.

ماذا اذن، هل برهن الواقع على أنه لم يكن يجوز اعطاؤهم البنادق؟ اجل، أوافق. لكنني أريد التذكير ايضا: كان كل شيء مبنيا على الثقة؛ على أساس مضعضع، هش كجسر من الحبال فوق هاوية من الثقة. وكل ما جاء بعد المصافحة الاولى فتّ هذا الجسر في ظاهر الأمر هباء.

ذكرى محزنة: عيد المساخر، 1994، دخل طبيب يسمى باروخ غولدشتاين الحرم الابراهيمي وأطلق النار على المصلين. قُتل 29 وجُرح 125، بعد اربعين يوما من تلك العملية تنفذ حماس عمليتها الانتحارية الاولى.

بعد ذلك، كما في فيلم متحرك، فيلم سيء قُتل رابين. خطأ مدفعي، وقُتل 102 من المواطنين في لبنان، ونجح بيرس في الخسارة لنتنياهو، الذي يقوم من جهته بكل شيء لاظهار الاشمئزاز، والاستخفاف وعدم الرغبة المفرطة في تنمية غرسة الثقة اللينة. أتذكرون مثلا نفق حائط البراق، «صخرة وجودنا»؟ ليس احتمال السلام هو الذي تلقى ضربة في إثر ضربة: كان ذلك احتمال الثقة.

لماذا يهمنا هذا الآن؟ لأنه في هذا اليوم خاصة، حيال خطة عمل تثير الكآبة، ومتشائمة الى حد الألم ـ لتجفيف، ولتجويع، ولخنق السلطة مع سكانها ـ يجدر بنا أن نسأل بلطف: هل ربما لا يكون الجسر قد فُتّ هباء مع كل ذلك؟ أربما في ذات يوم، أقرب مما يطلبون الينا التفكير فيه، سيتبين أنه يوجد من يُتحدث اليه، وما يُتحدث به؟ أربما تحت الأنقاض ما يزال يتنفس بهدوء، وبخفاء، احتمال ضئيل للثقة؟.

ومن اجل أن نُبقي هذا الاحتمال حيا، وهو الضعيف، الشفاف تقريبا، ليس من السابق لأوانه أن نتوقع من قادتنا، في فترة انتخابات ايضا، أن يقولوا شيئا من هذا القبيل: أنه برغم كل شيء، وبرغم ميثاق شيطاني وتصريحات عدائية، فان الباب لم يُغلق من جهتنا؛ وأننا سنكون أشد حذرا، ونحافظ على أنفسنا. ومع ذلك، مثل تلسكوب في الفضاء يأمل، بانتظار لا نهاية له، اشارة حياة من ثقافة بعيدة، ستبقى اليد ممدودة اليه ـ الى هذا الشعب الجار، الذي تشترك ارضه وارضنا، والذي مصيره مقرون بمصيرنا.. ألم يبق حقا بيننا أناس يعرفون الأمل؟.

جندي اسرائيلي يعتقل شابين فلسطينيين على حاجز سالم شمال مدينة جنين

ماتي كاي
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/26

المقارنة بين حماس وحركة شين فين خاطئة لأن الحركة الايرلندية لم تهدف للقضاء على بريطانيا

■ منذ الانتخابات في المناطق أصبح يُتحدث كثيرا بالأخذ بـ«النموذج الايرلندي» كاستراتيجية بعيدة الأمد حيال حماس. مؤيدو هذا التوجه يزعمون أن إدماج حركة الارهاب الاسلامية في النظام السياسي الاقليمي سيجعلها تكف عن العنف، كما أن المشاركة المتزايدة لحزب شين بين الايرلندي في سياسة الانتخابات أفضت في نهاية الأمر الى تخليه مما وصفه بـ«كفاحه المسلح».

هكذا قال مثلا، ريتشارد هاس، الذي كان فيما مضى المبعوث الامريكي الخاص الى ايرلندا الشمالية، في برنامج «صباح الخير، امريكا»، إن «التحدي» الذي يواجه الولايات المتحدة واسرائيل في كل ما يتعلق بالاسلاميين هو «أن نجد طريقا نجلبهم بها تدريجيا الى داخل الخيمة (السياسية)». وهذا كما فعلت «الولايات المتحدة، وبريطانيا وايرلندا، التي عملت بنجاح (مع شين فين) آي ـ آر ـ إي لأكثر من عقد».

لكن، توجد موازيات تاريخية بين الوضعين. لقد قاطع شين فين في البداية الانتخابات، بعلة أن معنى المشاركة فيها سيكون قبول تقسيم ايرلندا واعترافا فعليا بالسلطة البريطانية في الشمال. زعمت حماس الزعم نفسه في 1996، أن معنى المشاركة في الانتخابات العامة في المناطق هو قبول اتفاقات اوسلو والاعتراف الفعلي باسرائيل. بعد عقد من المباحثات فقط قرر شين فين أن يرشح مرشحين منه في الانتخابات. اليوم له خمسة اعضاء في البرلمان الايرلندي وفي البرلمان البريطاني والحركة هي الحزب الثاني في كِبره في ايرلندا الشمالية.

قال ترياه لارسن مؤخرا إن حماس «بنت هويتها على معارضة الانتخابات ومؤسسات السلطة الفلسطينية. الآن هم حكام هذه المؤسسات». يمكن أن تُقال هذه الكلمات عن شين فين بنفس الدرجة.

ومع ذلك، يجب على مؤيدي النموذج الايرلندي أن ينتبهوا الى أن المميز الرئيس لعملية السلام هناك كان الفصل المشكوك فيه الذي قامت به المؤسسات السياسية، الايرلندية والبريطانية، بين الذراع «السياسية» والذراع «العسكرية» للحركة الجمهورية. في الحق أن لـ شين فين والـ آي ـ آر ـ إي بنى تنظيمية مستقلة، لكن العضوية في المؤسسات كانت تتماس وفي احيان كثيرة كانت السيطرة مشتركة. وهكذا استطاع شين فين أن يتقدم في الحلبة السياسية في حين أن الـ آي ـ آر ـ إي واصل تنفيذ اعماله الارهابية.

حدث جزء من الاعمال الأكثر فظاعة التي نفذها الـ آي ـ آر ـ إي في الثمانينيات وفي بداية التسعينيات، عندما بدأ يخبو النجم السياسي لـ الشين فين. برغم الميل الى الغاء تصريحات ذوي الخط المتشدد كعديمة القيمة في السنين التي تلت هدنة 1994 و1997، و«اتفاق يوم الجمعة الحسن» في 1998 ـ واصل شين فين/ آي ـ آر ـ إي التدريبات العسكرية وتجنيد «الجنود»، للتجسس وجمع المعلومات الاستخبارية. وكان كل هذا تصحبه عشرات الاغتيالات.

شغلت الولايات المتحدة دورا رئيسا في اعطاء الفصل بين شين بين وآي ـ آر ـ إي الشرعية، لكن قول كوندااليزا رايس في دافوس، إن حماس «لا تستطيع أن تكون مع رجل واحدة في السياسة ورجل اخرى في الارهاب»، سمع أجوف في الآذان الايرلندية. لكن تمييزا كهذا يوجد الآن بين الذراع السياسية والذراع العسكرية لحماس، وفي المستقبل يلُمح خطر أن يمكّن الفصل شبه الفعلي بين «حركة التغيير والاصلاح» وبين «كتائب عز الدين القسام» اسماعيل هنية من اللعب في الحلبة الدولية، على نحو يشبه جيري أدامز.

لا ينبغي أن نُنكر أن الوضع في ايرلندا الشمالية تحسن جدا. إن شين فين مدفوعا بالبراغماتية وشهوة القوة السياسية، مدمج اليوم في العملية الديمقراطية. أهذا صحيح بالقياس الى حماس ايضا؟ يصعب أن نفترض ذلك.

كانت مطالب الجمهوريين الايرلنديين في أساسها قابلة للتسوية. لم تكن غايتهم القضاء على بريطانيا بل انهاء السلطة البريطانية في إليستر. لم يكن الباعث على محاربة البروتستانت الكراهية الدينية بل الهوية السياسية للأوائل ذوي التاج. بمقابلة ذلك، سبب وجود حماس هو «القضاء» على دولة اسرائيل. يدعو برنامجها الى جهاد اليهود جميعا، في حين أن «براغماتيتها» تبلغ فقط الى تأجيل هذا القضاء عليها للأجيال القادمة. لا يجوز لاسرائيل أن تفاوض أناسا كهؤلاء.

شون غانون
صحافي وباحث مستقل مختص بعلاقات ايرلندا باسرائيل
(هآرتس) 2006/2/26

الاحزاب المعارضة لكديما تشعر بالغضب والاهانة و تعمل على الاطاحة به

■ تقول الاشاعة، إنه في غرف خفية، تحت ستار من السرية، يدير نشطاء سياسيون بينهم، في الأكثر في المستوى الميداني، بغير تأييد القادة، فكرة غريبة، سوقية: هي صياغة عوائق تقاوم حكومة يترأسها «كديما»، بعد الانتخابات، وفي المرحلة الثانية أن يكثف الجهد كله لاقامة حكومة وإبقاء كديما في المعارضة.

ولكن اذا كان واضحا في هذه المرحلة، أن احتمالات ذلك واهية، فينبغي أن نرى رأينا في ذلك.

أولا، من ناحية حسابية، يستطيع مبادرو الفكرة تحقيق نيتهم. اذا كانت نتائج الانتخابات على التقريب على حسب الأرقام التي تتنبأ بها جميع استطلاعات الرأي الأخيرة فسيكون لكديما نحو 40 نائبا في الكنيست السابعة عشرة. سيُقسم 80 مقعدا على جميع الاحزاب الاخرى. من اليقين أن النواب العرب ونواب ميرتس سيرفضون باشمئزاز كل محاولة لضمهم الى هذه المبادرة. يبقى اذا نحو 67 نائبا، يُعلق المبادرون عليهم أملهم. لنحاول أن نخطط الخريطة السياسية الممكنة لجسم عائق:

حزب العمل والليكود ـ نحو 35 نائبا (مع افتراض أنه لن تطرأ تطورات درامية على قوة هذين الحزبين).

وشاس ـ 10 نواب. و«اسرائيل بيتنا» و«الاتحاد الوطني» و«المفدال» ـ 18 نائبا. و«يهدوت هتوراة» ـ 6 نواب. وهاكم اذا نحو 69 نائبا في الامكان.

المتحفظون من هذا الامكان الهادي سيزعمون بحق أن حقيقة أنه يمكن أن نجد كثرة في الكنيست تعارض حكومة يترأسها كديما، لا أهمية لها. ما الذي يصل بين المركبات الممكنة ايديولوجيا. ولكن في رؤيا آخر الزمان ستُساكن الذئاب الشياه، ولكن الى أن تصل هذه البشرى الرائعة الى تحقيقها، ما هو المشترك بين حزب العمل لعمير بيرتس وليكود بنيامين نتنياهو؟ إن كل محاولة لصياغة خطوط أساسية لعمل الحكومة، ستنفجر وهي في مهدها. انهم على حق، حقا انهم على حق. غير أنه لا توجد أي صعوبة ملحوظة في ايجاد اجابات لهذا الزعم. قبل كل شيء، كديما ايضا ليس مصوغا صياغة متسقة. ما المشترك مثلا بين تساحي هنغبي وشمعون بيريس من ناحية ايديولوجية؟ ما هو الرابط الذي يصل بين تسيبي لفني وداليا ايتسيك؟ يوجد خط واصل، معروف وواضح: الطموح الى احراز السلطة. شهوة المنصب. الجهد لعقد الجسور فوق اختلاف الآراء لتركيب الحكومة القادمة. هذا مشروع، وإن لم يكن مُرادا جدا في امتحان قدرة الحكومة على حسم قرارات مصيرية. ولكن اذا كان هذا مشروعا في كديما فلماذا يكون أقل مشروعية في الاحزاب الاخرى؟.

وهناك شيء آخر يربط بين الاحزاب خارج كديما: غريزة الانتقام. انها غريزة سيئة. مُفشلة، مشوهة للاجراءات. وتزرع الشقاق. ولكن في نسيج صفات البشر، تقوم هذه الغريزة في أحد الأمكنة العليا في السلم البشري. عمير بيرتس ورفاقه يستشيطون غضبا على بيريس وايتسيك ورامون، الذين اعتزلوا حزبهم وانضموا الى كديما. إن الرغبة في الانتقام من المعتزلين ـ (الخونة، بحسب احساس اعضاء حزب العمل) تشتعل كالنار في عظام بيرتس وآخرين من أفراد قيادته. اذا ما اقتُرح في اطار اجراء سياسي مقاوم لـ «كديما»، رئاسة الحكومة على بيرتس، في تناوب وبنيامين نتنياهو ـ سنتان لكل واحد ـ على مثال الاتفاق الذي كان لحينه بين اسحق شامير وشمعون بيريس، فهل يمكن أن نقول بثقة، إن بيرتس سيرفض الفكرة رفضا باتا؟.

وهذا حكم نتنياهو ايضا. فهو في نظر نفسه زعيم وطني رفيع يفوق جميع خصومه، انه عملاق اقتصادي، ومحارب للارهاب على المستوى الدولي. وايهود اولمرت في رأيه ضعيف ليس له عمود فقري. انه يرى معتزلي الليكود الذين انضموا الى كديما خونة، ضحوا بمواقفهم على مذبح الطموح الى احراز السلطة، قبلُ تحت زعامة شارون والآن تحت صولجان اولمرت. اذا ما استطاع أن ينتقم منهم باتفاق تناوب مع بيرتس، وأن يعود الى رئاسة الحكومة بعد سنتين، فهل يستطيع أحد أن يقول بثقة، إنه سيتخلى عن هذا الاحتمال، لأن هناك اختلافات في الرأي بينه وبين حزب العمل؟.

إن شاس، والاتحاد الوطني واسرائيل بيتنا في الأساس تمقت كديما، ولن تتردد عن الانضمام الى مبادرة تضع في المعارضة من أمر باخلاء البيوت في عمونة بالقوة.

غرائز، كلها غرائز، كتبت في احدى مقالاتي. غرائز، كلها غرائز ـ أعود وأقول. ومن اجل التعبير عن الغرائز وتحقيقها، لا توجد أية خطة سياسية غير ممكنة.

دوف غولدشتاين
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/2/26

اسرائيل فكت ارتباطها عن غزة إلا أنها لم تصل بعد الى القناعة بضرورة قطع السلسلة الفوقية التي تربطها بالقطاع

■ في آب (اغسطس) الأخير قامت حكومة اسرائيل بخطوة عملية ـ اخلاء المستوطنات اليهودية في قطاع غزة. الخطاب الذي رافق تلك العملية تحدث عن فك ارتباط اسرائيل عن الشعب الفلسطيني. هذا الخطاب راق لآذان ملايين السامعين من مواطني اسرائيل، ووسائل الاعلام قامت بتقمصه بدفء وحرارة. اخلاء المستوطنات في غزة يُسمى الآن «فك الارتباط» بصورة اجماعية لا تقبل التشكيك والتأويل.

ولكن العلاقة بين قطع صلة اسرائيل بالفلسطينيين وبين «فك الارتباط» ـ تلك العملية الاستعراضية البطولية الأخيرة التي أقدم عليها رئيس حكومة اسرائيل في تلك الآونة ـ تشبه العلاقة بين الكوكاكولا و«طعم الحياة». دولة اسرائيل السياسية والحزبية لم تبدأ بعد في استيعاب الحاجة لقطع السلسلة التي تربطها بالشعب الفلسطيني. هذا ما يظهر بوضوح من البرامج والاعلانات التي تتبناها كل الاحزاب المسماة صهيونية، ومن تصريحات عدد من قادتها الرسميين. هناك ثلة قليلة من السياسيين الذين يمكن استثناءهم من هذه الظاهرة من اولئك الذين اجتازوا عملية الانتقال السيكولوجية المطلوبة لفك الارتباط، إلا أن صوتهم غير مسموع في داخل الاجماع الوطني العريض الذي يهيمن الآن على الساحة السياسية الاسرائيلية. ردود الأفعال الاسرائيلية على انتصار حماس في الانتخابات الأخيرة في فلسطين، ومثلها التصريحات السياسية العلنية لقادة الاحزاب، تبرهن بوضوح على أن عملية فك الارتباط لم تبدأ، وأن المؤسسة السياسية كلها لا تنوي تجسيد ذلك فعلا. من عبّر عن ذلك بصورة جيدة كانت وزيرة الخارجية تسيبي لفني التي قالت قبل ايام بلغة بسيطة وعبرت عن حيرتها الشخصية وحيرة رفاقها في الحكومة والحزب في كيفية رد اسرائيل على انتصار حماس. الوزيرة أوردت حقيقة أن كتب التعليم في شبكة حماس التعليمية حافلة بكراهية اسرائيل كذريعة لعدم تحويل العوائد الجمركية والضريبية الفلسطينية. الوزيرة تساءلت كيف يمكن لاسرائيل أن تحول أموالا لسلطة تسيطر عليها حركة تقوم بتعليم أسس غير مقبولة على اسرائيل.

اذا صدقنا وسائل الاعلام، فان التعليم الحمساوي مقيت فعلا ـ خصوصا اذا كان يُربي على ظاهرة تشجيع الاولاد على تفجير انفسهم في المدن الاسرائيلية بينما يستمتع الذين يقومون بالاغراء بنعم الحكم والشهرة. ولكن ما كُتب في الكتب الدراسية الفلسطينية لا يمكن أن يكون تحت سيطرة دولة اسرائيل. الاعتقاد بأن اسرائيل تراقب مضمون كتب التعليم في فلسطين هو حماقة فوقية. لقد بدا تقريبا وكأن الوزيرة كانت قريبة من أن تطالب حماس بتعيين شخصية اسرائيلية معروفة كوزير للتعليم في الحكومة الفلسطينية.

برامج أغلبية الاحزاب اليهودية في اسرائيل تظهر المفاوضات مع الفلسطينيين كخطة سياسية ـ أمنية. هذا مؤشر صارخ على أن أي واحد من هذه الاحزاب لم يستوعب بعد مغزى فك القيود. اقتراح خطة سياسية تقوم على المفاوضات مدحوض من أساسه تماما مثل اقتراح خطة قطرية هيدرولوجية تقوم على ارتفاع مستوى طبريا الى الخط الاحمر الأعلى من الآن فصاعدا وفي كل سنة في المستقبل. البرامج السياسية الحزبية تقترح عملية يعتمد قيامها بصورة مطلقة على أطراف ليست ضمن سيطرة الدولة. الوعد بتنفيذ شيء ما يعتمد تماما على ما سيفعله الفلسطينيون يمكن أن يُعتبر في دولة اسرائيل خطة سياسية فقط لأن السلسلة التي تربطنا بالفلسطينيين أقوى من أي وقت مضى. سر قوة هذه السلسلة يكمن في الاعتقاد الذي اكتوى به الوعي الاسرائيلي عميقا في أن دولة اسرائيل تستطيع السيطرة على تعاليم وعقيدة وارادة الشعب الفلسطيني. قطع الصلة التي تربطنا بالفلسطينيين هي حاجة وجودية لدولة اليهود. ولكن فك الارتباط يجب أن لا يبدأ باقتلاع المستوطنين من منازلهم التي بُنيت خلف الخط الاخضر خلال جيل ونصف جيل، وانما باقتلاع الرؤية المدحوضة التي بُنيت خلال جيل ونصف جيل في أدمغة الاسرائيليين بما يتجاوز العقل والمنطق السليم.

اليا ليفوفيتش
كاتب في الصحيفة
(هآرتس) 2006/2/26

بدون التفاوض مع الفلسطينيين

اسرائيل بحاجة ماسة الى حوار داخلي مع جميع الفئات والأطراف الداخلية لصياغة مستقبل الدولة وإقرار حدودها الدائمة

■ عرضت فرصة لحكومتنا القادمة ـ وواجب ايضا ـ تاريخية: هو أنها تستطيع باجراء مستقل، مبادر اليه خططت له هي أن تخطط الاستقرار داخل الحدود الدائمة مع تحادث داخلي اسرائيلي. يجب على اسرائيل أن تحد حدودها بنفسها، من غير أن تكون متعلقة بالآخرين من اجل ذلك. لكن عليها فعل ذلك مع الفحص العميق الحقيقي للتنازلات التي سيضطر كل جانب في الحوار الاسرائيلي الداخلي الى فعلها: الى أي حد يستعد أحد الجوانب لتفكير مجدد في الخريطة الهيكلية للكتل الاستيطانية التي ستبقى ـ اذا بقيت أصلا ـ مع اسرائيل، والى أي حد يكون الآخر مستعدا للتنازلات لمصلحة الطابع اليهودي ـ البارز لدولة اسرائيل، وهل سيشفق بعضهم على انهيار مشروع حياة جمهور المستوطنين وأنصارهم، للتوصل الى اتفاق وطني واسع؟.

تقضي علينا عبر الانفصال أن نستعد لاخلاء منظم، مخطط له، مناسب يُنفق عليه للمستوطنات في يهودا والسامرة. قضايا الاراضي، ونقل المستوطنات، والبنى التحتية، والعمل والتربية سيُنفق عليها وتعالج سلفا بخطط متعددة السنين. لن تكون هناك بعد ادارة تقام على عجل في اطار خطة انفصال ليس لها استمرار واضح محدد، بل جهد وطني مراقب، تشترك فيه مكاتب كثيرة، لبناء مستوطنات جديدة باتفاق واسع ـ وأحياء جديدة في مستوطنات قائمة ـ داخل الخط الاخضر.

يُحتاج اذا الى عمل مصالحة وطنية بعد سنين من الفصام بلغت الى الغليان مع الانفصال، وفي أحداث عمونة وفي ميدان صهيون. من الأحاديث الى المستوطنين يبدو لي أن الحكومة ستجد فيهم محادثين في قضية صياغة مستقبل الدولة وحدودها. إن أجزاء كبيرة من الجمهور اليهودي في المناطق، والحاخامات المعتدلين بل مجلس «يشع» ورؤساء المجالس المنتخبين، قد يكونون شركاء حقيقيين في عملية كهذه. لا يجوز الاستخفاف بأولئك من بينهم الذين يفضلون التمايز، والانعزال والمقاومة، وبعضهم بعنف مفرط بل بأعمال بغيضة تقاوم أفراد الشرطة والجنود. لكن كثيرا منهم هم من يطلبون العودة والاتصال. بين المستوطنين انتشر «ضباب المعركة». يفهمون أن الأمر قد قُضي، وأن ضرورة الخروج من أكثر المناطق ليست ضرورة حيوية فقط لدولة اسرائيل، بل هي اجماع عام وسياسي ايضا.

في الضفة الغربية ـ على عكس الوضع الذي ساد غوش قطيف ـ يعمل كثير في القدس وفي غوش دان. الزعزعة في العمل لن تكون كبيرة جدا ولن يبقى الناس بلا مصدر عيش. ينبغي الاهتمام باقامة أحياء أو مستوطنات جديدة، وباعداد البنى التحتية للنظم السكنية، والتربوية والصحية، واذا ما أراد المستوطنون فينبغي الاهتمام بنقل طوائف كاملة كما هي، مع كل شراين حياتها. لم يُسبب الاحتلال الارهاب ولن يكون وقف الاحتلال جائزة للارهاب. بل لا ينبغي أن نفترض أن الارهاب سينقطع بعد انفصال آخر، يُفضي الى حد حدود مؤقتة، في السبيل الى حدود دائمة. لكن ليس الأمن فقط، بل صورة الدولة تثبت لامتحان في هذه الايام. سنحارب الارهاب بلا هوادة. بمقابلة ذلك، تعالوا نحقق نحن، تحقيقا مستقلا، حقنا في تقرير مصيرنا بحوار داخلي، وباتفاق قدر المستطاع.

جلعاد سار
سياسي، وعمل مديرا لديوان رئيس الحكومة
(يديعوت احرونوت) 2006/2/26

انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية سيكون عاملا اساسيا ومؤثرا على نتائج التصويت في الانتخابات الاسرائيلية

■ كلما مضت الايام، منذ الاعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، فانها تتغلغل الى عملية الانتخابات الاسرائيلية وتؤثر عليها. ويمكن التقدير بأن تأثيرها سيزداد خلال الشهر المقبل، وهكذا سيتحول انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينية الى عامل مركز ومؤثر على نتائج التصويت في الانتخابات الاسرائيلية.

يمكن رؤية هذه التغييرات في نتائج استطلاعات الرأي المنشورة في وسائل الاعلام قبل الانتخابات، حيث تلاحظ فيها حركة اصوات مؤثرة من الوسط الى أقصى معالم الخارطة السياسية. واحزاب المركز الثلاثة ـ كديما والعمل والليكود ـ تضعف تدريجيا، والاحزاب البعيدة تتعزز على حسابها.

التمركز الذي برز قبل عدة اسابيع على أنه الخيار الأفضل، ونهايته شكلت الموضة الأفضل لعملية الانتخابات الحالية، يفقد بسرعة ذلك السحر الذي امتلكه سابقا، والموضوع الاجتماعي ـ الاقتصادي و«جدول العمل» المشهور حُشرا في زاوية ضيقة، وذلك ليس بتهمة تتعلق بالتوازن بين المال والسلطة، ولكن لأن المسألة الأساسية لوجود دولة اسرائيل عادت لتقلق عقولنا مرة ثانية، وكذلك لأن الاعتقاد الأساسي الذي عشنا على ضوئه منذ توقيع اتفاقات اوسلو تمثل باستمرار وجود النقاش والجدل بيننا وبين الفلسطينيين حول مسائل الحدود النهائية والقدس، ولم يكن حول مبدأ وجود اسرائيل كدولة يهودية، وفلسطين كدولة فلسطينية، وهذه المسألة تزعزت تماما الآن. فالشعب الفلسطيني سلم في الانتخابات الأخيرة (الديمقراطية) مقاليد السلطة الى أيدي حركة نقشت على رايتها شعار اقامة مملكة اسلامية من النهر الى البحر، والتي سيُسمح لليهود العيش فيها كأقلية دينية لها حقوق محددة. وبذلك، فاننا لم نرجع 14 عاما الى الوراء فقط، بل 140 عاما.

التصويت الفلسطيني مرتبط بظواهر مُزعزعة تحدث في العالم العربي، والتي تصل أصداؤها الى كل بيت في اسرائيل، حتى للبيوت التي تواصل فيها اجهزة التلفاز بث برامج التسلية الغبية وتجذب مشاهديها. ايران التي أخرجت نفسها فعليا من دائرة الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني خلال العقد الأخير، تعود اليه بهجومية كبيرة، بوصفها دولة نفطية عظمى تضمر العداء لاسرائيل، وكذلك بوصفها المنتج الأساسي لفيروس اللاسامية وتتطلع علنا وسرا لامتلاك القدرة النووية. العراق تتدهور تدريجيا نحو حرب طائفية دينية، التي ستدفع بالقوات الامريكية الى مغادرتها مذعورة، وتنظيم القاعدة يهدد بضرب المرافق النفطية في العربية السعودية، واسرائيل تجد نفسها في مرمى اصابتها من ثورة هذا الجبل البركاني المتفجر وذلك منذ الصدمة الاولى لـ «تصادم الحضارات».

من الطبيعي، فانه مقابل هذه الهزات العميقة، فان الناخبين يبحثون عن رجال دولة قادرين على قيادة اسرائيل في السنوات القادمة، التي قد تكون الأكثر مصيرية من التي عرفناها. فقضايا وجود أساسية توضع على المحك، وهي تقرع أبواب وعينا. وها هي احداها، وهي مركزية: هل يجب على اسرائيل أن تبحث عن صيغة للتعايش (هدنة) مع حماس وأن توافق على نوع من أنواع وقف اطلاق النار المستمر معها قبل أن تتمكن من الاستيلاء على اجهزة السلطة الفلسطينية؟.

الاحزاب الرئيسة تتهرب من الاجابة المباشرة على هذا السؤال، وهي ترد بعبارات ضبابية متلعثمة وغير ملزمة، فهناك من يرد على نحو صقري «نتنياهو قوي مقابل حماس»، وآخر يرد على نحو حمائمي «نحارب الارهاب، وسننتصر على الفقر»، أما الاعلاميون وذوو أنصاف الحقائق فما زالوا يأملون تخدير ويقظة الناخبين ونشر الضباب أمامهم. ليس من المضمون أن ينجح هذا لأن الحديث لا يدور هنا عن اليقظة من حلم سيء، بل الصحوة على واقع سيء، كما تحدّث كل من شارك في النقاش الدائر حول «ايام حماس»، الذي نشر في ملحق السبت في «يديعوت احرونوت».

خارطة نتائج الانتخابات التي ستجري في نهاية شهر آذار (مارس) المقبل قد تكون، لهذا السبب، مختلفة كثيرا عن نتائج استطلاعات الرأي التي جرت في نهاية شهر كانون الثاني (يناير) 2006.

سيفر بلوتسكر
خبير اقتصادي ومحلل استطلاعات
(يديعوت احرونوت) 2006/2/26

المستوطنون واليمين يحتجون من الصمت على البناء في الوسط العربي مُتناسين أن هذا البناء ضرورة انسانية بينما هم يبنون لأهداف ايديولوجية سياسية

■ المبادرة التي جاءت بالأساس من مجلس «يشع» (مجلس المستوطنات) واحزاب اليمين المتطرف للشروع في تحركات قانونية وشعبية لتحديد أحجام البناء غير القانوني في الوسط العربي ـ قد تقود من طرحوها والجهاز السلطوي بأجياله المتعاقبة الى وضع يشابه وضع الشخص الذي أطلق النار على رجله بدلا من أن يوجهها الى عدوه.

هذا المطلب كان قد طُرح إثر اخلاء عمونة، وهو يعتبر ورقة مساومة ضد كل حكومة تسعى الى إزالة موقع استيطاني غير قانوني. الشخصيات العامة التي تطرح هذا المطلب تفعل ذلك في العادة بلهجة المظلومين المضطهدين الذين يثورون على الظلم المجحف. هم يصورون مساعي اخلاء مستوطنات يهودية غير مرخصة في المناطق على أنه ظلم غاشم بالمقارنة مع الموقف التفضيلي الذي تُبديه الدولة، كما يزعمون، تجاه مخالفات البناء في التجمعات السكانية العربية الموجودة داخلها. قبل أن يواصل أتباع اليمين تحركهم هذا، ننصحهم ربما بالتعرف على الحقائق.

منذ عام 1948 وحتى يومنا هذا أُقيم 700 تجمع سكاني يهودي من دون أن يقّام تجمع عربي واحد في دولة اسرائيل، باستثناء عدد قليل من التجمعات في النقب الرامية الى إجبار البدو على التخلي عن مناطقهم الحيوية والتجمع في مناطق سكنية محصورة. المعطيات التي سنوردها أدناه مأخوذة من عرض قدمه البروفيسوران أورن يفتحال والكسندر كيدار في المداولات التي جرت قبل عدة سنوات في المعهد الاسرائيلي للديمقراطية، وهي موجودة في كتاب مطبوع. عرب اسرائيل الذين يشكلون 18 في المئة من مجموع مواطني الدولة يشغلون 2,4 في المئة فقط من الارض. المساحة المخصصة للمواطن اليهودي أكبر من تلك المخصصة لنظيره العربي بثمانية أضعاف. في الجليل يعتبر 72 في المئة من السكان من العرب، ولكنهم لا يشغلون إلا 16 في المئة فقط من المساحة البلدية هناك. المواطن العربي لا يستطيع السكن في كيبوتس أو قرية تعاونية يهودية أو تجمع سكاني جماهيري. وفي المدن الثلاث الكبرى ايضا هناك قيود مفروضة على العربي الراغب في العيش فيها في ظل غياب البنى التحتية والخدمات الملائمة له. هذا الواقع يضطر الأجيال الجديدة من العرب الى الاكتظاظ في داخل حدود التجمعات العربية القائمة. بسبب استبعاد الجمهور العربي عن خطوات وعمليات التخطيط الهيكلي، ليس بامكان الدولة أن توفر ردودا ملائمة على احتياجات العرب المعيشية.

قبل قيام الدولة كان أقل من 10 في المئة اراضي عامة، أما اليوم فقد أصبحت هذه النسبة 93 في المئة. الدولة وضعت يدها على الاراضي بأربع طرق: أولا، قامت بفرض ملكيتها على الاراضي التي كانت عائدة للانتداب البريطاني ولم تكن مسجلة ومنها الاراضي التي كانت تملكها حمائل عربية من جيل الى جيل (خمسة ملايين دونم). وثانيا، قامت بنقل اراض عربية تعتبر «أملاك غائبين» على اسمها ومنها «اراضي الغائبين الحاضرين». وثالثا، قامت بمصادرة الاراضي بذرائع أمنية واستيطانية، وأخيرا سيطرت الدولة على اراضي الكيرن كييمت وشركات عامة اخرى كانت تعمل على شراء الاراضي في فترة الانتداب (2,5 مليون دونم). هذه العملية جرت بواسطة قوانين وأنظمة واجهزة رسمية. على سبيل المثال، يوجد للكيرن كييمت تمثيل في مجلس ادارة اراضي اسرائيل مساو لتمثيل الدولة. نتيجة لذلك تقوم ادارة الاراضي التي هي مؤسسة رسمية تهدف الى تلبية احتياجات السكان جميعهم، بممارسة سياسة اراض ذات أولوية صارخة للجمهور اليهودي (حسب يفتّحال 0,25 في المئة من الاراضي فقط خُصصت للتجمعات العربية). هذا الواقع نشأ كنتيجة للقرار المخطط الذي اتخذه الآباء المؤسسون للدولة بتحويلها الى بيت قومي للشعب اليهودي. عبر عملية منهجية صارخة قامت هذه السياسة بتجسيد النظرة القائلة إن الشعب اليهودي جاء الى ارض اسرائيل حتى يرثها. كانت للسيطرة على الارض قيمة مساوية لقيمة العودة. ولكن ما كان مقبولا في الخمسينيات والستينيات في داخل الخط الاخضر لم يعد مسألة بديهية في القرن الواحد والعشرين: حقوق المواطن العربي في الدولة تنافس القيمة الصهيونية العليا اليوم. هذا ناهيك عن عدم تحمل العقل لتطبيق سياسة نهب الاراضي في الضفة الغربية. المشروع الصهيوني تحقق في حدود حزيران (يونيو)، ومن يسعى الى توسيعه ليشمل يهودا والسامرة، انما يخاطر بحقيقة وجوده ويكرر الاعمال الظالمة التي ترافقت مع قيام الدولة في سنواتها الاولى. المستوطنون يقيمون بؤر استيطانية غير قانونية لاسباب ايديولوجية جماعية وليس بسبب احتياجات البقاء الفردي ـ الشخصي التي تعتبر الدافع الوحيد من وراء البناء في الوسط العربي.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/2/26